كيف تحاول حكومة (معين) إعادة إنتاج نظام ٧ يوليو؟

"الأمناء" قسم الرصد:

لم تكن واقعة تعيين مراسل قناة قطرية مديرا في وزارة الثروة السمكية، هي الأولى من سلسلة قرارات اتخذها رئيس حكومة الشرعية اليمنية معين عبد الملك، بل هناك قرابة 500 وظيفة ونحو 200 قرار تعيين لشماليين، أغلبهم أعضاء في تنظيم الإخوان الممول قطريا، خلال الأشهر القليلة الماضية، فيما وثق ناشطون صرف عشرات الآلاف من الدولارات من المال العام والوديعة السعودية، كمساعدة لأقرباء رئيس الحكومة. وقالت مصادر حكومية ووسائل إعلام محلية : إن رئيس الحكومة معين عبدالملك، عمل منذ تعيينه على تمكيين شماليين في الجنوب، وصرف هويات لهم على أنهم جنوبيين، في إجراء أثار حالة من الغضب والجدل في عدن، دفع سياسيين جنوبيين بارزين إلى المطالبة بوقف ما أسموه بالتغيير الديموغرافي للجنوب.

واتهم سياسيون جنوبيون الحكومة اليمنية بالسعي لتوطين شماليين في الجنوب، استعدادا لأي استفتاء قد يحصل لتقرير مصير بلادهم، في ظلّ رفض حكوميّ واسع لأيّ شكل من أشكال الحوار مع الجنوبيين.

الحديث عن المؤامرة

ونشرت "الأمناء" خبرًا في عددها السابق ؛ أكدت خلاله "أن رئيس حكومة الشرعية رفض تعيين

جنوبيين في عدن، بدعوى أنهم انفصاليون، في إجراء يأتي بالتزامن مع قرب حلول الذكرى الخامسة لتحرير العاصمة الجنوبية.

وتؤكد مصادر في قصر معاشيق "إن رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك والمدعوم من السفير السعودي محمد آل الجابر يسعى لإعادة تدوير نظام سبعة يوليو 1994م، والذي كان يمثله نظام صالح وتنظيم الإخوان التابع لقطر".

التمويل الإعلامي

وقالت "الأمناء": "إنّ أكثر من (90) قرارًا وزاريًا رفض رئيس الوزراء اليمني التوقيع عليها وهي خاصة بجنوبيين ولا يعرف سبب هذا الامتناع عن إخراج تلك القرارات إلى النور"؛ دون أن تبدي الصحيفة أي أسباب، غير أن مصادر أكدت "أن أسباب المنع والرفض تأتي في كون من تم ترشيحهم، وضعوا في قائمة سوداء خاصة بما تسميه الحكومة بالانفصاليين الجنوبيين.

"حكومة هادي" ومشروع استقلال الجنوب

ونقلت "الأمناء" عن مصادر وثيقة الصلة بأنّ رئيس الوزراء معين عبدالملك قد قام باستحداث طريقة جديدة خاصة بالأشخاص الذين يتقلدون مناصب حكومية؛ حيث قام بإعداد استمارة استخبارية تتضمن تفاصيل كاملة عن الشخص الذي سيتمّ تعيينه وتمر عبر الأجهزة الأمنية كاملة يتضمن السيرة الذاتيّة والانتماء السياسيّ.

وقالت تلك المصادر إنّ هناك تسابق محموم لدى الوزراء الشماليين للبسط والسيطرة على الوزارات في عدن وفي الأيام الماضية قام وزير التعليم الفني والتدريب المهني عبدالرزاق الأشول بتعيين ثلاثة مدراء عموم ممن وصلوا نازحين من صنعاء، فيما قام وزير التخطيط والتعاون الدولي نجيب العوج بترشيح ثلاثة أشخاص وكلاء وزارة وهم أتوا أيضًا نازحين من صنعاء الأمر الذي أدى احتجاج نائبه.

تعيين مراسل قناة قطرية مديرًا عامًا

وقالت "الأمناء" إنّ "الأسبوع الماضي وصل وزير التعليم العالي باسلامة للقاء رئيس الوزراء وعند وصوله منع الدخول؛ كون الوزير عنده ضيوف وقام باسلامة بالانتظار خارجًا وبينما هو منتظر وصل شخص من الأبناء الشماليين وقام بالدخول دون الانتظار إلى مكتب رئيس الوزراء.

وكشف صحافي يعمل في مطبخ إعلامي يموله رئيس الحكومة عن توجهات معين عبد الملك لتمكين الشماليين في الجنوب، للدفاع عن ما أسماه مشروع الوحدة.

وكان معين عبد الملك قد قال في تصريحات لقناة اليمن الرسمية فور تسلمه الحكومة أن الدستور اليمني أقر أنّ كل يمني يسكن في أي محافظة لنحو ثلاثة أعوام، من حقه الترشح باسم هذه المحافظة والتمتع بكامل الصلاحيات التي يتمتع بها أبناء المحافظة ذاته، الأمر الذي يؤكد بما لا يدع مجالا للشكل الأهداف المعلنة والخفية التي ينفذها رئيس الحكومة اليمنية الذي أصبح يطلق عليه لقب "عبدالفتاح إسماعيل"، وهو يمني شمالي هرب من الشمال إلى عدن، قبل أن يتمكن من الوصول إلى رئاسة الدولة، وتورطه في دورات عنف شهدها الجنوب قبل الوحدة.

الدفع بالميسريّ لرئاسة الحكومة

وتؤكد وثائق أمريكية تورط إسماعيل في إعدام الرئيس سالمين دون محاكمة، فيما تعترف المخابرات الروسية أن إسماعيل هو من يقف وراء تفجير صراع الـ13 من يناير 1986م.

وبينت وثيقة نشرها الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد أنّ موسكو أرسلت إسماعيل الذي كان يقيم فيها إلى عدن، لتفجير الوضع وإدخال البلد في إتون صراع أهلي ، سبب لاحقًا في تسليم الجنوب لصنعاء.

عضو الكونغرس الأمريكي بول فندلي : لماذا أعدم (الصقور الماركسيون) الرئيس سالمين؟ وقالت قناة أردنية : إن إسماعيل كان أحد صناع الوحدة اليمنية، وبأنه سبق له وقدم صالح رئيسًا لليمن الموحدة قبل عقد ونصف من توقيع الوحدة.

ويتخوف جنوبيون من أن ينفذ معين نفس الدور الذي نفذه إسماعيل، حيث ارتفعت صوات صحافيين تمولهم الحكومة على إثارة النزاعات المناطقية في الجنوب.

فعلى الرغم من سيطرة شماليين على الوظائف في عدن، وحرمان أبناء العاصمة من الوظيفة والعمل، إلا أن الصحافيين الذين تمولهم الحكومة يمهدون لتفجير صراع مناطقي في داخل الجنوب، يروا بأنه قد يمهد الطريق لسيطرة شمالية نهائية على البلاد.

115 يوما على اتفاق السويد.. ثمرة حصدتها المليشيات وذاق اليمنيون مرّها

"الأمناء" قسم الرصد:

115 يوماً مرّت على توقيع اتفاق السويد، ذلك التطور الذي علقت عليه الآمال بأن يكون خطوة أولى على سلم حل الأزمة المعقدة منذ صيف 2014، عندما أشعلت مليشيا الحوثي الانقلابية الحرب في البلاد.

مرّت تلك الأيام ولم ينتج عن الاتفاق إلى شيء واحد، وهو إتاحة الفرصة للحوثيين لإعادة ترتيب صفوفهم بعدما كان الانقلابيون على شفا خسارة مدوية في الحديدة.

لم يلتزم الحوثيون بالاتفاق، وارتكبوا ما يفوق الـ1000 انتهاك ببنوده، وهو ما يمكن وصفه بأنّه إطلاق لـ"رصاص سياسي" على هذه الخطوة وبالتالي إطالة أمد الأزمة إلى أقصد بعد ممكن.

لم يقتصر الهدف الحوثي من جرّاء ذلك على تعقيد الأزمة بشكل أكبر، بل عمدت المليشيات كذلك على إعادة ترتيب صفوفها من جديد بعدما كادت تفقد سيطرتها على الحديدة، في نهاية العام الماضي.

ويرتبط الحديث بإعادة ترتيب صفوف المليشيات بدور إيراني عمد منذ اليوم الأول للأزمة في اليمن على تسليح الانقلابيين؛ خدمة لمصالحها وسياساتها الرامية إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

وقد كشف مصدر دبلوماسي أمريكي، كان قريباً من دوائر صنع القرار، أنّ طهران زوّدت المليشيات الحوثية في الفترة الأخيرة بعناصر من الحرس الثوري وفيلق القدس وعناصر من المدّعى حزب الله، وذلك ضمن محاولاتها لإعادة ترتيب الصفوف من جديد، استعداداً على ما يبدو للمرحلة المقبلة من الحرب الحوثية.

ونقل عن المصدر الأمريكي قوله إنّ العناصر التابعة لإيران رُصد تواجدها بشكل كبير في باب المندب والمخا والحديدة، وقد زاد عددهم مقارنةً بالفترات السابقة؛ في محاولة من المليشيات للسيطرة على موانئ الحديدة المطلة على البحر الأحمر.

وتظهر هذه المعلومات مدى الرغبة الإيرانية - الحوثية في إطالة أمد الحرب في اليمن، والتي تكبّد المدنيين خسائر هائلة، وهو ما يستدعي ضرورة تغيير آلية التعاطي الأممي مع المليشيات،

وضرورة تسمية الأمور بمسمياتها.

وبات من غير المقبول أن تواصل الأمم المتحدة صمتها المروّع إزاء الخروقات والانتهاكات الحوثية، ويمكن العمل على سياقين، أحدهما الضغط على المليشيات وإجبارها على السير في طريق السلام، والآخر أن يتم تضييق الخناق على التدخل الإيراني في اليمن سواء عبر تصدير المسلحين أو نشر أفكارها المتطرفة هناك.

وكثيرةٌ هي الأدلة التي فضحت الدعم الإيراني للمليشيات الحوثية، ففي فبراير الماضي كشف المتحدث باسم التحالف العربي العقيد تركي المالكي عن "السموم" التي تغرزها إيران من خلال دعم الانقلابيين بغية تصعيد الأزمة وإطالة أمدها.

وعرض "المالكي" في ذلك المؤتمر، صوراً أظهرت بوضوح أسلحة وذخائر إيرانية، مكتوب عليها باللغة الفارسية، تم ضبطها مع تنظيمات إرهابية في مقدمتها مليشيا الحوثي.

لم يقتصر الدعم عند هذا الحد، بل تمّ ضبط كميات كبيرة من المخدرات التي تموّل العمليات الإرهابية، هذا فضلاً عن أجهزة اتصالات وأيضا بعض الكتب والنماذج والمطبوعات والبطاقات المزورة، وهي عبارة عن كتب طائفية.